

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية - دراسة مقارنة -

**Legal mechanisms for addressing climate problems
-comparative study-**

الدكتور حمودي أحمد*

ملحق بالبحث -مركز البحوث القانونية والقضائية

Hamoudiahmed291@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/30	تاريخ القبول: 2026/05/04	تاريخ الارسال: 2026/04/20
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:
إن ظاهرة التغيرات المناخية تعد من بين القضايا الأكثر اهتماما من طرف المجتمع الدولي حاليا، نظرا لما قد تسببه هذه التغيرات من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة على المدى القريب والبعيد، سواء على البيئة عامة أو على الإنسان على وجه الخصوص لكونها تؤدي إلى المساس بحقوقه الأساسية، كالحق في الحياة، الحق في الصحة، الحق في بيئة سليمة، الحق في الأمن، من أجل ذلك نجد أن المجتمع الدولي يسعى للحد من هذه الظاهرة من أجل التكيف والمكافحة لكل ما يؤدي لتغير المناخ. ولما كانت الجزائر تتمتع بموقع جغرافي يتسم بالتميز والانتساع، إلا أنها تعد إحدى الدول التي تصيبها أضرار التغيرات المناخية، وعلى هذا الأساس وضعت هذه الظاهرة داخل حيز الاهتمام من خلال وضع نظام قانوني بيئي وتبني مخططات بيئية وطنية شاملة.
الكلمات المفتاحية: الآليات القانونية ، الإشكالات المناخية، التقاضي المناخي.

Abstract:

Climate change is among the most pressing issues for the international community today, given the potentially serious future impacts and repercussions these changes may have in the short and long term, both on the environment in general and on humans in particular, as they infringe upon their fundamental rights, the right to life, the right to health, the right to a healthy environment, the right to security, for this reason we find that the international community seeks to reduce this phenomenon in order to adapt to and combat everything that leads to climate change.

Although Algeria enjoys a unique and expansive geographical location, it is one of the countries affected by the damage of climate change. On this basis, this phenomenon has been placed within the scope of attention through the establishment of an environmental legal system and the adoption of comprehensive national environmental plans.

key words: Climate changes , National and international mechanisms, Climate litigation.

مقدمة:

تعتبر التغيرات المناخية قضية بيئية هامة وحقيقة علمية وإشكالية عالمية طويلة الأمد، ورغم تنوع أسبابها والآثار المترتبة عنها ، وكذا الاختلاف الذي طال التسميات التي تطلق على هذه الظاهرة، فهناك من يستعمل مصطلح " الاحتباس الحراري" للدلالة على التغيرات المناخية، أو تسمية " ارتفاع درجة حرارة الأرض" في حين يفضل البعض الآخر مصطلح " حساسية المناخ وهشاشته" إلا أنها أصبحت اهتماما مشتركا للمجتمع الدولي وتهديدا يتطلب الاستجابة الفورية والفاعلة له، خاصة وأن آثار هذه الظاهرة تمتد لتنتهك حقوق الإنسان كافة كما أن آثارها لا تعرف حدودا جغرافية، وتختلف جسامتها من رقعة جغرافية إلى أخرى، ومن الصعب التنبؤ بعواقبها.

وتعد التغيرات المناخية إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية بالرغم من كونها لا تساهم بنسبة كبيرة في تلويث المناخ، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية. إضافة إلى ضعف قدرات التكيف معها.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ومن هذا المنطلق اعتبرت التغيرات المناخية من أهم المواضيع التي استقطبت اهتمام الدول ودفعها إلى عقد اللقاءات والمؤتمرات الدولية للحد من هذه الظاهرة، وقد أدرك المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة خطورة التغير المناخي، مما أدى إلى عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، والذي نتج عنه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية¹، والتي وضعت القواعد والمبادئ القانونية، وحددت المسؤولية الدولية عن هذه التغيرات.

وكغيرها من دول العالم فإن الجزائر ليست في منأى عن هذه التحديات البيئية، حيث تعد من بين أكثر البلدان تأثرا بالمخاطر المحتملة لتغير المناخ، فضلا عن الآثار المعتبرة للتغيرات المناخية على الموارد المائية والبيولوجية والطاقوية، مما أدى إلى اتباع استراتيجية التكيف مع المناخ، مع إمكانية المساهمة في جهود المجتمع الدولي للتخفيف من آثار هذه التغيرات.

ومع تزايد التحديات البيئية المتعلقة بتغير المناخ، وكون النشاط البشري وسوء استغلاله للموارد الطبيعية يعتبر السبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية المستمرة، أصبح التقاضي المناخي أحد الأدوات القانونية الأساسية لمواجهة هذه التحديات، حيث يمثل هذا النوع من التقاضي وسيلة فعالة لضمان مساءلة الأطراف المسؤولة عن الأضرار البيئية المؤدية إلى تغيير المناخ، وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها جاءت لتوضيح دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية، من خلال إبرام الاتفاقيات وسن القوانين، ووضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى تبيان نوع جديد من أنواع التقاضي البيئي وهو التقاضي المناخي أو ما يسمى بالمنازعات المناخية، والذي يشكل الجزء الأكبر من أنواع التقاضي البيئي في جميع أنحاء العالم حاليا.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان العناصر المتضررة من هذه الظاهرة، وإبراز الآثار المترتبة عنها، والكيفية التي واجه من خلالها المشرع الجزائري هذه الظاهرة، إضافة إلى التطرق إلى أهم المنازعات المتعلقة بتغير المناخ في بعض التشريعات المقارنة.

¹ تم اعتمادها بتاريخ 9 جوان 1992 بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-93 المؤرخ في 10/4/1993 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ج ر، العدد 24 صادرة بتاريخ 21 أفريل 1993.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي: ما مدى فعالية الآليات القانونية المعتمدة للوقاية من التغيرات المناخية؟

وفي محاولة الإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي لضبط الجانب المفاهيمي للموضوع والمنهج التحليلي عند التطرق للآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لمواجهة التغيرات المناخية، وكذا المنهج المقارن لبيان أهم المنازعات المناخية التي طرحت في التشريعات المقارنة.

وتبنت الدراسة خطة مشكلة من مبحثين: تضمن الأول الجهود الوطنية للتصدي للتغيرات المناخية، من خلال الإحاطة بالإطار المفاهيمي للتغيرات المناخية، والآليات القانونية المتخذة للتصدي لها في التشريع الجزائري، في حين تضمن الثاني التقاضي المناخي، من خلال التطرق للإطار القانوني لهذا النوع من التقاضي والعقبات التي تواجهه كآلاتي:

المبحث الأول: الجهود الوطنية للتصدي للتغيرات المناخية

المبحث الثاني: التقاضي المناخي

المبحث الأول: الجهود الوطنية للتصدي للإشكالات المناخية

تعمل الجزائر جاهدة على غرار دول العالم من أجل الحد من ظاهرة التغيرات المناخية ، من خلال البحث في الآليات التي يجب أن تستعمل لضمان بيئة نظيفة، حتى تكون سببا في الحد من التغيرات المناخية، وعلى أساس هذا الوضع الطارئ وضعت الظاهرة داخل حيز الاهتمام والتأطير عن طريق التوجه إلى ما يسمى بالتخطيط البيئي المتمثل في وضع مخططات بيئية شاملة¹، وقبل دراسة هذه الآليات لا بد من التطرق إلى ماهية التغيرات المناخية ولذلك قسم هذا المبحث إلى مطلبين : تناول الأول الإطار المفاهيمي للتغيرات المناخية (المطلب الأول) بينما خصص الثاني لدراسة الآليات القانونية للتصدي للتغيرات المناخية في التشريع الجزائري (المطلب الثاني).

¹دليلة قماش، الآليات الوطنية للحد من ظاهرة التغيرات المناخية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2023، ص 1020.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتغيرات المناخية

يستعمل الإنسان العلم والتكنولوجيا لجعل الحياة أكثر راحة وتقدما ، ولكن هذا التقدم يحمل في طياته احتمال وقوع أضرار بليغة بالبيئة عامة والإنسان على وجه الخصوص، ويتمثل هذا السلاح في تغير المناخ، الذي يعد إحدى أهم التحديات البيئية التي تواجه الإنسان¹، وللإحاطة بالإطار المفاهيمي للتغيرات المناخية يقتضي الأمر بداية بتحديد تعريفها (الفرع الأول) ومن ثم تبين أسبابها (الفرع الثاني) وصولا إلى الآثار المترتبة عنها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف التغيرات المناخية

تعددت التعريفات المتعلقة بتحديد المقصود بالتغيرات المناخية نظرا لتعدد العلوم المهتمة بهذه الظاهرة بحكم أبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والجغرافية، وسنحاول التركيز على تعريف تغير المناخ بشقيه العلمي (أولا) والقانوني (ثانيا).

أولا: التعريف العلمي للتغيرات المناخية

شكل موضوع التغير المناخي اهتمام كبير من الباحثين والمنظمات المعنية بذلك، إذ حاول الباحثين تحديد المقصود بالتغيرات المناخية بتقديم تعاريف علمية لها، ومن بين هذه التعاريف:

• "هو تغير يحدث في معدلات درجة الحرارة وفي هبوب الرياح، وكذلك تغير في معدلات تساقط الأمطار عبر الزمن سواء كان ذلك ناتجا عن التقلبات الطبيعية، أو نتيجة للأنشطة البشرية"².

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التغيرات المناخية ترتبط بالارتفاع في معدلات درجات الحرارة أو ما يعرف بـ: "الاحتباس الحراري"، أو "الاحتراز العالمي".

¹نادية ليتيم، التغيرات المناخية: الأسباب...التداعيات المستقبلية...وآليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 9، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2022، ص 351.350.

² عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 391، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص35.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ثانيا: التعريف القانوني للتغيرات المناخية

عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أنه: " يعني تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري ، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة"¹.

ويقر هذا التعريف صراحة بالطابع العالمي للتغيرات المناخية باعتبار أن أثارها عالمية تمس الغلاف الجوي لكوكب الأرض، وبالتالي أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا بيئيا عالميا، ويؤكد هذا التعريف على أن الأنشطة الصناعية للإنسان هي المتسبب الرئيسي في التغيرات المناخية، دون إنكار الأسباب الطبيعية للتغير المناخي².

ويمكن القول بأن التغير المناخي هو عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات الناتجة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية نتيجة سوء استخدام الموارد الطبيعية في غير ما خلقت من أجله، والتي ترفع من درجة حرارة الجو، ومن أهم التغيرات المناخية ارتفاع درجة حرارة الجو، الاختلاف في كمية وأوقات تساقط الأمطار، التغير في الدورة المائية.

الفرع الثاني: أسباب التغيرات المناخية

لا يمكن حصر أسباب التغيرات المناخية إلى عامل واحد فقط، فهناك أسباب عديدة أدت إلى بروز الظاهرة محليا وإقليميا، ويمكن تقسيمها إلى أسباب طبيعية (أولا) وأسباب بشرية (ثانيا).

أولا: الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية

¹ المادة (2/1) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.

²نادية ليتيم، المرجع السابق، ص 355.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية أو كما تسمى بمصادر التلوث الطبيعي، هي الأسباب التي ليس للإنسان دخلا في حدوثها، ويمكن الحديث عن ثلاث أسباب رئيسية في هذا الخصوص:

أ/ الرياح الشمسية: يرى بعض العلماء أن هناك ارتباط وثيق بين الشمس وبين ارتفاع درجة حرارة الأرض فالرياح الشمسية تعمل على حجب الأشعة الكونية، وهي الأشعة المسؤولة على تبريد مناخ الأرض، وبالتالي كلما زادت هذه الرياح الشمسية كلما قل تكوين قطرات الماء والجليد، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض¹.

ب/ النشاطات البركانية: تؤثر النشاطات البركانية على الموازنة الطاقوية بين المناخ والأرض شاشة عاكسة للإشعاعات الشمسية تمنع وصولها للأرض، مما يتسبب في انخفاض درجة حرارة الأرض².

ج/ حرائق الغابات: تؤدي الحرارة المرتفعة في فصل الصيف إلى نشوب العديد من الحرائق نتيجة وجود قطع من الزجاج المكسرة، فحرق الغابات يؤدي إلى انبعاث ما بين 10 إلى 30 بالمئة من حجم غاز ثاني أكسيد الكربون، مما يساهم في زيادة حجم كمية الغازات المعروفة باسم غازات البيت الزجاجي ذات الآثار الضارة على طبقة الأوزون³.

ثانيا: الأسباب البشرية للتغيرات المناخية

إن تغير المناخ يحدث كأثر لتراكمات النشاط البشري وتصاعد النمط الاستهلاكي للطاقة وانبعاثات الغازات الدفينة كالزراعة والصناعة والنقل، ولكن المشكلة هي أن التدخل الإنساني جعل هذه الغازات أكثر كثافة بسبب الانبعاثات التي يولدها النشاط الصناعي من خلال حرق الوقود، ومن أهم هذه النشاطات تكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية وإنتاج الإسمت ومصانع البطاريات والمولدات الكهربائية ونواتج الأنشطة الزراعية.

¹ نادية ليتيم، نفس المرجع، ص 356.357.

² بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2015، ص7.

³ عصام نور، البيئة والإنسان ومتغيرات العصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2016، ص29.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

وتتحمل الدول المتقدمة العبء الأكبر في حدوث هذه التغيرات المناخية نتيجة الأنشطة البشرية، وبالمقابل تعتبر الدول الفقيرة هي الأكثر تضررا من هذه التغيرات.¹

الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية

تأكد من خلال الدراسات والبحوث أن التغيرات المناخية تمس حقوق الإنسان المختلفة، وسوف تؤدي إلى أضرار بيئية بشرية واقتصادية وتؤثر تأثيرا بالغا على تحقيق التنمية المستدامة في حال تجاهل المجتمع الدولي للظاهرة، وسيتم التطرق إلى أهم هذه الآثار بداية بالتأثير على الحق في الصحة (أولا) ثم التأثير على الأمن المائي (ثانيا) وصولا إلى التأثير على الأمن الغذائي (ثالثا).

أولا: التأثير على الحق في الصحة

إن التغير المناخي قادر على التأثير على صحة الإنسان، منها تزايد عدد الوفيات الناجمة عن تزايد موجات الحر مقارنة بالسابق، وزيادة نسبة وقوع الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (التيفوئيد والكوليرا)، أو المتنقلة عن طريق الحشرات (الملاريا) أو الأمراض المعدية كالتهاب السحايا.

وتقدر منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ قد يتسبب في ما يقارب 250 ألف حالة وفاة إضافية سنويا بين 2030 و2050 بسبب التعرض لدرجات حرارة مرتفعة وانتشار الأمراض سابقة الذكر.²

وقد أكد المشرع الجزائري على ضرورة حماية الحق في الصحة بموجب التعديل الدستوري 2020 في مادته 62 بنصها على أن تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلك بشكل يضمن له الأمن والسلامة والصحة، والحقوق الاقتصادية¹.

¹ محمود محمد منجود أبو الغيظ، دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرين حول: الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية، مصر 19.20 مارس 2023، ص 307.306.

² "تغير المناخ والصحة"، تقرير أمانة منظمة الصحة العالمية رقم ج 11/62، 6 مارس 2009، ص 1.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ثانيا: التأثير على الأمن المائي

تؤدي التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى النقص في الموارد المائية التي أصبحت لا تغطي احتياجاتها من المصادر التقليدية، ولجأت إلى الطرق الحديثة لاستخراج المياه، وكذلك تحلية مياه البحر من أجل تغطية العجز المائي، ولم تؤثر التغيرات المناخية على نسبة المياه السطحية فقط، بل حتى على نسبة المياه الجوفية بسبب قلة تساقط الأمطار التي وصلت إلى عجز قدره 30 بالمائة سنوياً.²

وفي هذا السياق تضمن التعديل الدستوري 2020 في المادة 63 منه ضرورة عمل السلطات على تمكين المواطنين من الحصول على مياه الشرب، والعمل على المحافظة عليها للأجيال القادمة.³

ثالثا: التأثير على الأمن الغذائي

تتسبب التغيرات المناخية في تشكيل تهديد واضح للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وفي مختلف قطاعات الإنتاج، حيث تؤدي هذه التغيرات إلى خسائر غير متوقعة في الإنتاج، وقد أشارت الدراسات إلى حدوث آثار على نسبة الإنتاج بسبب التغير المناخي بين سنتي 2023 و2050 من بينها: التأثير على إنتاج الحبوب بسبب الاحتباس الحراري، والتأثير على إنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وتغيير مراكز إنتاج الغذاء في العالم.⁴

المطلب الثاني: الآليات القانونية للتصدي للتغيرات المناخية في التشريع الجزائري

¹ انظر المادة 62 من التعديل الدستوري 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المؤرخ في 2020/9/15 المتضمن تعديل الدستور، ج ر، العدد 54، الصادرة بتاريخ 2020/9/16.

² أحمد مكي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن المائي في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، المجلد 7، العدد 2، الجزائر 2023، ص 119.

³ انظر المادة 36 من التعديل الدستوري 2020.

⁴ محمد طير، سايج بوزيد، علي هوارى: تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 10، العدد الأول، الجزائر 2024، ص 32.31.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

تبنت الجزائر التوجه الدولي العام الذي يهدف إلى الوقاية من التغيرات المناخية وذلك عن طريق اتخاذ تدابير تشريعية، وإنشاء إطار مؤسسي فعال، ووضع مخطط وطني للمناخ، من أجل المحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة بشكل عام، والوقاية من التغيرات المناخية بشكل خاص، وستتم دراسة هذه التدابير بالترتيب بداية بالإطار القانوني (الفرع الأول)، ثم الإطار المؤسسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإطار القانوني لمكافحة التغيرات المناخية

تبني المشرع الجزائري منظومة تشريعية فعالة تتمثل في ترسانة من القوانين والمراسيم التي تشمل كل إجراءات الحماية والرقابة والردع والإصلاح والتكيف من أجل الوقاية من التغيرات المناخية، بالموازاة مع ما تضمنته الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وسيتم التطرق إلى هذه التدابير من خلال بيان المصادقة على الاتفاقيات الدولية (أولا)، والتكريس الدستوري (ثانيا)، ثم إصدار القوانين (ثالثا).

أولا: المصادقة على الاتفاقيات الدولية

باعتبار الجزائر من الدول المتضررة من التغير المناخي وفي إطار السياسة الدولية في هذا المجال شاركت في العديد من المؤتمرات وصادقت على الاتفاقيات¹ في هذا الشأن نذكر منها:

- المصادقة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المبرمة في 12/2/1976، وفي عام 1995 اعتمدت نسخة معدلة من الاتفاقية، وأصبح اسمها "حماية البيئة البحرية والبيئة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط"²، ونتج عن هذه الاتفاقية توقيع عدة بروتوكولات.

¹ طارق غنيبي، مواجهة أضرار التغيرات المناخية في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 8، العدد الأول، الجزائر، 2021، ص 685.

² مريم حلايمية، الحماية القانونية لبيئة البحر الأبيض المتوسط من التلوث في ضوء أحكام اتفاقية برشلونة لسنة 1976 وبوتوكولاتها (وفقا للتعديلات) مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، العدد 3، ص 132.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة بتاريخ 9 جوان 1992 بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية¹.
- المصادقة على بروتوكول كيوتو المحرر في 11 ديسمبر 1997 ودخل حيز النفاذ سنة 2015 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ².
- المصادقة على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المنعقد من تاريخ 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 بباريس³.

ثانيا: التكريس الدستوري

- تضمنت الدساتير الجزائرية المختلفة الحق في بيئة سليمة ، وذلك من خلال الحماية الصريحة لمكوناتها في النصوص المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن⁴:
- دستور 1963 : من المعلوم أن دستور 1963 ركز على بناء مؤسسات الدولة، ولم يعالج العديد من القضايا من بينها حماية البيئة.
 - دستور 1976: أورد المشرع الجزائري حماية البيئة من خلال الفصل الثالث في المادة 151، والتي جاء فيها أن المجلس الشعبي الوطني يضع الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة وحماية الحيوانات والنباتات والنظام العام للمياه.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10/4/1993 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ج ر، العدد 24، صادرة في 21-04-1993.

² المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28/4/2004 المتضمن المصادقة بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، ج ر، العدد 29، صادرة في 09 ماي 2004.

³ المرسوم الرئاسي رقم 16-262 المؤرخ في 13/10/2016 المتضمن المصادقة على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، ج ر، العدد 60، صادرة في 13 أكتوبر 2016.

⁴ زينب بليل، حماية البيئة بالجزائر بين النصوص القانونية والتحديات العملية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر 2022، ص 783.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

• دستور 1989: تضمن الفصل الثاني في مادته 115 حماية البيئة عن طريق المجلس الشعبي الوطني، من خلال منحه صلاحيات وضع القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، والنظام العام للمياه.

• دستور 1996: جاء في المادة 122 من هذا الدستور أن البرلمان يشرع في مجموعة من المجالات من بينها ما جاء في الفقرة 19 القواعد العامة للبيئة، كما أكد في المادة 54 على أن الدولة الجزائرية تتكفل بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها.

• التعديل الدستوري 2016: قدم هذا التعديل الدستوري اعترافا صريحا ولأول مرة بأن الحق في البيئة هو حق من حقوق الإنسان، حيث نصت المادة 68 منه على أن الدولة ملزمة بحماية هذا الحق.

• التعديل الدستوري 2020: تضمن نصوص صريحة للحفاظ على البيئة وحمايتها، على غرار الديباجة، حيث أكد على أن الدولة تسهر على ضمان بيئة سليمة، كما تضمن على توعية متواصلة بالمخاطر البيئية بالإضافة إلى الاستعمال العقلاني للمياه والطاقة الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى، كما تضمن حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية واتخاذ كافة التدابير الملائمة لمعاقبة الملوئين¹.

وفي هذا السياق جاءت المادة 64 من التعديل الدستوري 2020 لتؤكد على حق المواطن في بيئة سليمة، كما تضمنت ضرورة تحديد واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة².

ثالثا: إصدار القوانين

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين والمراسيم المتعلقة بحماية البيئة بصفة عامة نذكر منها:

أ/ القوانين:

¹ المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المؤرخ في 15/9/2020 المتضمن تعديل الدستور، ج ر، العدد 54، الصادرة بتاريخ 2020/9/16.

² انظر المادة 64 من التعديل الدستوري 2020.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

- القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة¹.
- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها².
- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة³.
- القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة⁴.
- القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة⁵.

ب/ المراسيم التنفيذية:

أولى المشرع الجزائري اهتماما بالغاً للتغيرات المناخية لغرض معالجتها من المصدر، ويبرز هذا الاهتمام في إصدار مجموعة من المراسيم من بينها:

• المرسوم التنفيذي رقم 138/06 الصادر بتاريخ 15 أفريل 2006 ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو، وشروط مراقبتها.

• المرسوم التنفيذي رقم 198/06 الصادر بتاريخ 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

¹ القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28/7/1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة، ج ر، العدد 51، الصادرة بتاريخ 1999/8/2.

² القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12/12/2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر، العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15.

³ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/7/2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2003/7/20.

⁴ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14/8/2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 52، الصادرة بتاريخ 2004/8/17.

⁵ القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25/12/2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة العدد 8، الصادرة بتاريخ 2004/12/29.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

• المرسوم التنفيذي رقم 02/06 الصادر بتاريخ 7 جانفي 2006 المتضمن تحديد القيم القصوى لحجة الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري ذات المنشأ الصناعي، ونوعية الهواء في حالة التلوث الجوي.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي لمكافحة التغيرات المناخية

إلى جانب النصوص القانونية التي أقرها المشرع الجزائري للتصدي للتغيرات المناخية، أنشأت مؤسسات تسند لها مهمة تطبيق هذه النصوص، وفي هذا السياق ستتم دراسة الهيئات والوكالات المعنية بمكافحة التغيرات المناخية فقط، وليس تلك المعنية بحماية البيئة عامة، وهذا بالتطرق إلى الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (أولا)، ثم مديرية التغيرات المناخية (ثانيا)، واللجان والسلطات الوطنية (ثالثا).

أولا: الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية

تعد الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية أداة للتصور وإنجاز السياسة الوطنية في ميدان التغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة، ويندرج مجال عملها ضمن مسار عالمي لمراقبة تطور المناخ، وأنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية¹، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، مقرها بالجزائر العاصمة.

ويتألف هيكلها التنظيمي من مجلس التوجيه، ومدير عام، ومجلس علمي، ومجموعة من الأقسام، وتكلف الوكالة في سياق الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تطور المناخ طبقا للمواد (4) و(5) و(6) من مرسوم إنشائها بالقيام بأنشطة الإعلام والتحسيس والدراسة والتلخيص في الميادين التي لها صلة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ، والتقليل

¹ المرسوم التنفيذي رقم 375/05 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفية تنظيمها وسيرها، ج ر، العدد 67، المؤرخة في 5 أكتوبر 2005.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

من آثارها ، وانشاء قاعدة معطيات خاصة بالتغيرات المناخية وتحيينها باستمرار، وإعداد تقارير دورية بخصوص التغيرات المناخية، والتنسيق بين القطاعات المختلفة¹.

ثانيا: مديرية التغيرات المناخية

تعد مديرية التغيرات المناخية من بين المديريات الست التابعة للمديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة التابعة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة²، وتتألف من مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للملائمة مع التغيرات المناخية، والمديرية الفرعية للتقليص من التغيرات المناخية.

وتقوم هذه المديرية بمجموعة من المهام من بينها المشاركة في تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإعداد التنظيم الخاص بالتغيرات المناخية، واقتراح استراتيجيات التصدي للتغيرات المناخية مع القطاعات المعنية، كما تنمي الاستراتيجيات والسياسات والمخططات الوطنية وتنسيقها وتطبيقها عن طريق التشاور والتنسيق مع الجهات المعنية³.

ثالثا: اللجان والسلطات الوطنية المعنية بالتغيرات المناخية

إضافة إلى الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ومديرية التغيرات المناخية، استحدثت المشرع الجزائري مجموعة من اللجان والسلطات المعنية بدراسة هذه الظاهرة وسبل مكافحتها، ومن بينها:

¹ نسيم بن مهرة، أحمد لعروسي: مكافحة التغيرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيارت، المجلد9، العدد الأول 2023، ص 97-100.

² تضم المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة ستة مديريات فرعية وهي: مديرية السياسة البيئية الحضرية، مديرية السياسة البيئية للصناعة، مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمجالات المحمية والمساحات الخضراء والساحل، مديرية التغيرات المناخية، مديرية تقييم الدراسات المناخية، مديرية التوعية والتربية والشراكة لحماية البيئة.

³ نسيم بن مهرة، أحمد لعروسي، المرجع السابق، ص 102، 101.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

• اللجنة الوطنية للبيئة المكلفة بتغير المناخ¹.

• المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة².

• مركز تنمية الطاقات المتجددة³.

• المركز الوطني لتكنولوجيا إنتاج أكثر نقاء⁴.

ويمكن القول بأن القوانين الحالية المنظمة للمناخ في الجزائر غير كافية لمواجهة آثار التغيرات المناخية لأنها لم تتضمن وضع حلول لآثار التغيرات المناخية، وغياب النظرة المستقبلية لخطورتها، حيث تواجه الجزائر تحديا واضحا في هذا المجال نظرا لنقص التأطير ومراكز التكوين ما أدى إلى نقص شديد في المعطيات البيئية والمناخية ولذلك فإن تعزيز العلاقات مع مختلف الأطراف الدولية التي تتوفر على معطيات التغير المناخي من شأنه توفير وسائل تسمح بتحسين القدرات في مجال التغيرات المناخية وآثارها لغرض الدراسات الاستشرافية وتطوير أنظمة المعلومات الجغرافية.

وهذا ناتج عن ضعف قدرات الفاعلين الاجتماعيين في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها ، وكذا نقص أطر التبادل التكنولوجي بسبب عدم تفعيل الاتفاقيات بين الجامعات ومراكز البحث المحلية والدولية من أجل الاستفادة من تبادل الأفكار والاستراتيجيات، والحصول على التكنولوجيات الحديثة خاصة في مجال التكنولوجيات المتجددة⁵.

المبحث الثاني: التقاضي المناخي

¹ أنشأت بقرار من قبل رئيس مجلس الوزراء في اجتماع المجلس المشترك بين الوزارات في 7 جويلية 2015.

² المرسوم التنفيذي رقم 115/02 المؤرخ في 3 أفريل 2002، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج ر، العدد 22، المؤرخة في 3 أفريل 2002.

³ المرسوم التنظيمي رقم 56/88 المؤرخ في 22 مارس 1988 المتضمن إنشاء مركز تنمية أنظمة الطاقة، ج ر، العدد 12، المؤرخة في 23 مارس 1988

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 262/02 المؤرخ في 17 أوت 2002 المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، ج ر، العدد 56، الصادرة في 18 أوت 2002.

⁵ شفيعة حداد، نور الدين قاليل: أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، العدد 15، ديسمبر 2015، ص 16.15.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

إن استراتيجية التصدي للتغيرات المناخية عن طريق وضع مخططات وطنية وفقا للأطر القانونية والمؤسسية لم تكن في مستوى الخطورة التي تشكلها هذه الظاهرة، الأمر الذي دعا الكثير من المواطنين والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وحتى الجماعات المحلية في الكثير من الدول إلى اللجوء إلى القضاء كآلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية¹.

ويشكل التقاضي بشأن تغير المناخ الجزء الأكبر من أنواع التقاضي البيئي في جميع أنحاء العالم حيث كشف التقرير العالمي للتقاضي المناخي لسنة 2023 أن العدد الإجمالي للقضايا المعروضة على المحاكم بشأن تغير المناخ قد زاد بأكثر من الضعف منذ سنة 2017 ، والتي تم رفعها أمام 65 هيئة حول العالم في المحاكم الدولية والإقليمية والوطنية بما في ذلك محاكم التحكيم².

وسنسلط الضوء على هذا النوع من التقاضي من خلال دراسة الإطار القانوني للتقاضي المناخي (المطلب الأول) ثم التطرق إلى العقوبات التي تواجه المنازعات المناخية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار القانوني للتقاضي المناخي

حتى تتم الإحاطة بموضوع التقاضي المناخي أو المنازعات المناخية بشكل جيد سيتم تناول مفهوم التقاضي المناخي (الفرع الأول)، ثم التطرق إلى أنواع المنازعات المناخية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التقاضي المناخي

¹ عبد الكريم بوزكري، ليلي اللحياني: دور المنازعات المناخية في مواجهة التغيرات المناخية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله، تيبازة، المجلد 8، العدد الأول، 2024، ص 228.

² نوال بوشويرف، صورية شايب، في ظل تغير المناخ: التقاضي المناخي ضرورة لا خيار، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2024، 405.404.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

نظرا لحدثة المنازعات المناخية في ظل عدم تطور الأنظمة القانونية والقضائية الخاصة بها، فلا بد من تبيان تعريف التقاضي المناخي (أولا) ثم بيان الخصائص التي تميز المنازعات المناخية عن غيرها من المنازعات (ثانيا).

أولا: تعريف التقاضي المناخي

عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: إجراء قانوني يلجأ فيه المدعون إلى استخدام القوانين كوسيلة لتحقيق أهداف تتعلق بتغير المناخ، مثل تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ.

وعرفته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأنه: استخدام الآليات القانونية لتعزيز العمل بشأن تغير المناخ، ومحاسبة الجهات الفاعلة عن مساهمتها في هذه المشكلة، وتأمين التعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ¹.

كما ميز الفقه القانوني بين التقاضي المناخي بمعناه الواسع والضييق، حيث يرى البعض أن مفهومه الواسع يشمل مجموعة متنوعة من أنواع التقاضي تخص جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بأسباب وعواقب تغير المناخ، سواء كان هذا التغير لأسباب طبيعية أو من صنع البشر²، في حين أن المفهوم الضيق للتقاضي المناخي يؤكد على أن الدعوى لا تدخل ضمن التقاضي المناخي إلا في الحالات التي يثير فيها المدعين أو المحكمة بشكل مباشر وصريح مسألة واقعية أو قانونية تتعلق بتغير المناخ.

ثانيا: خصائص المنازعات المناخية

تتميز المنازعات المناخية عن غيرها من المنازعات بمجموعة من الخصائص:

أ/ من حيث النشأة: تنشأ المنازعات المناخية على غرار المنازعات البيئية عن المساس بعنصر من عناصر البيئة فالمنازعة المناخية في الأصل هي منازعة بيئية، حيث تنشأ عن التلوث الذي

¹ نوال بوشويرف، شايب صورية، نفس المرجع، ص 406.405.

² Marc-Phillippe welle, Mai-Lan Tran, climate litigation against companies, nature journal, July 2022, p1.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

يلحق بالبيئة بسبب زيادة نسبة الغازات الدفينة عن النسب الطبيعية وذلك ناتج عن الأنشطة البشرية، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات حرارة الأرض عن المعدلات الطبيعية.

ب/ سرعة التطور: أصبحت المنازعات المناخية تستقطب اهتمام الرأي العام في مختلف الدول والمنظمات الدولية، أين أصبح اللجوء إلى القضاء أهم وسيلة حاليا لإلزام الدول والمؤسسات الاقتصادية بالانخراط الفعلي للتصدي لهذه الظاهرة والتكيف مع آثارها.

ج/ من حيث الأهداف: إن التوجه السائد في المنازعات المناخية هو إلزام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية بإعداد خطط أكثر فعالية وملائمة لمكافحة هذه الظاهرة والتكيف معها، كما تهدف إلى منع الأنشطة الحكومية المساهمة في التغير المناخي، من خلال رفع قضايا إلغاء التراخيص والقرارات الإدارية التي تسمح بأنشطة مسببة للاحتباس الحراري، كما تهدف هذه المنازعات إلى تحميل المسؤولية للقطاعات الخاصة مصدر انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

الفرع الثاني: أنواع المنازعات المناخية

تصنف المنازعات البيئية المناخية إلى صنفين: منازعات مناخية بحسب موضوع الدعوى (أولا) ومنازعات مناخية بالنظر إلى شخص المدعى عليه (ثانيا).

أولا: المنازعات المناخية بحسب موضوع الدعوى

ويشمل هذا النوع مجموعة من الدعاوي منها:

أ/ دعوى التخفيف: وهي دعوى قضائية ترفع ضد الدول التي تساهم بشكل كبير في تغير المناخ، والهدف منها هو إجبار الحكومات على تبني سياسات واتخاذ إجراءات أكثر جرأة للوقاية من تغير المناخ.

وبعد المثال الأبرز لدعاوي التخفيف قضية Klima Seniorinnen والتي رفعتها منظمة غير حكومية تسمى " حكماء من أجل حماية المناخ" ¹ ضد حكومة سويسرا لانتهاكها لالتزاماتها

¹ وهي منظمة تضم المتقاعدين السويسريات اللواتي تزيد أعمارهن عن 65 سنة، تهدف إلى تأكيد حقهن في الصحة، وتأسست في 2016/8/23.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

بالتخفيف من آثار تغير المناخ، مستندة في ذلك إلى الحق في الحياة والصحة والرفاهية، وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 9 أبريل 2024 بأن فشل الدولة في تنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ ينتهك الحق في الحياة، واستند هذا القرار على أن سويسرا فشلت في تبني منظومة للتصدي للتغيرات المناخية.¹

ب/ دعوى فشل التكيف: يشار إلى التكيف بالإجراءات التي تساعد في الحد من التعرض للتغيرات المناخية، وبعد المثال الأبرز لهذا النوع من القضايا قضية "لوغاري" وهو مزارع ومحامي ضد حكومة باكستان، حيث قام برفع دعوى قضائية ضدها بسبب تقاعسها في مواجهة تغير المناخ لأن هذا التغير يشكل تهديد خطير للمياه والغذاء² وقضت محكمة لاهور العليا في 04 سبتمبر 2015 بأن الحكومة الباكستانية قد انتهكت السياسة الوطنية لمواجهة تغير المناخ التي اتخذتها سنة 2012.

ج/ المنازعات المناخية المرتبطة بالتمويل والاستثمار: يشمل هذا النوع من المنازعات الدعاوي المرفوعة ضد المؤسسات المالية والبنوك وشركات الاستثمار التي تمول المشاريع التي تؤدي إلى تغير المناخ.

ومن أمثلة هذه الدعاوي القضية المرفوعة من طرف ثلاث منظمات غير حكومية وهي منظمة "أصدقاء الأرض" ومنظمة "أو كسفام"، ومنظمة "قضيتنا جميعا" بتاريخ 23 فيفري 2023 ضد بنك "بي آن بي باريبا" المصرف الرائد في أوروبا بسبب مساهمته في الاحتباس الحراري، وهي لا تزال في أروقة المحاكم، وتهدف القضية إلى دفع البنك للتوقف عن تمويل إنتاج الوقود الأحفوري.³

¹ Sylvain Zeghni, L'arrêt KlimaSeniorinnen et les politiques de lutte contre le changement climatique ,04/06/2024, disponible sur le site : <https://fr.linkedin.com/pulse/larr%C3%AAt-klimaseniorinnen-et-les-politiques-de-lutte-contre-zeghni-4hxfe> (Consulté le 10/11/2025)

² https://elaw.org/PK_AshgarLeghari_v_Pakistan_2015 (Consulté le 13/11/2025).

³ <https://www.oxfamfrance.org/communiqués-de-presse/bnp-paribas-visée-par-le-premier-contentieux-climatique-au-monde-contre-une-banque> (Consulté le 13/11/2025).

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

د/ المنازعات المرتبطة بالوقاية من تغير المناخ: توجهت العديد من المنظمات غير الحكومية والمواطنين إلى رفع دعاوي قضائية ضد الشركات الاقتصادية لإلزامها كإجراء وقائي باحترام معايير مكافحة التغيرات المناخية في أنشطتها، ومن أبرز القضايا المرفوعة في هذا المجال نجد قضية الجمعية الفرنسية «Notre affaire à tous» والآخرين، ضد شركة الطاقة Total حيث التمس العارضون من المحكمة إجبار الشركة باعتبارها من أكبر المتسببين في انبعاث الغازات الدفينة في العالم، بتقليص انتاجها من البترول والغاز بما يستجيب مع توقعات التقارير بشأن ضرورة تقليص انبعاث الغازات الدفينة لتجنب احتباس حراري خطير¹.

هـ/ التقاضي المناخي الجنائي: ويتمثل هذا النوع من التقاضي في قيام سلطة الادعاء العام بتحريك الدعوى أمام المحاكم الجنائية بناء على شكاوي المتضررين من مخالفة الشركات والمؤسسات لقوانين تغير المناخ، وذلك للمطالبة بتوقيع عقوبات جنائية على القائمين بإدارة هذه المؤسسات، والتي قد تصل إلى عقوبات مشددة كالسجن².

ثانيا: المنازعات المناخية بالنظر إلى شخص المدعى عليه

يتم التمييز في هذا الشأن بين التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون العام (أ)، ووفقا لأحكام القانون الخاص (ب).

أ: التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون العام

يعد هذا النوع من أقدم أنواع التقاضي المناخي من حيث النشأة وأبرزها من حيث الانتشار، ويخص هذا النوع القضايا التي ترفع أمام القضاء الدستوري أو القضاء الإداري لمساءلة الدول عن عدم كفاية الإجراءات التي تتخذها لمواجهة تغير المناخ، أو للطعن بعدم دستورية الأحكام التي تتخذها الدول لحمايته³.

¹ عبد الكريم بوزكري ليلي اللحياني، المرجع السابق، ص 237.

² أحمد سعيد صالح، التقاضي المناخي ودوره في تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ -دراسة مقارنة-، مجلة آفاق المناخ، العدد 3، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ماي 2023، ص 126.

³ نوال بوشويرف، شايب صورية، المرجع السابق، ص 413.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ومن بين أحدث القضايا المرفوعة أمام القضاء الدستوري في هذا المجال هي قضية Do_Hyoun Kim ضد حكومة كوريا الجنوبية في 13 مارس 2020 أمام المحكمة الدستورية بسيول، يقاضي فيها 19 ناشطا بمساندة منظمة Youth4Climat على أساس فشل حكومة كوريا الجنوبية في اتخاذ تدابير تخفيف انبعاث الغازات الدفيئة وهذا من شأنه أن ينتهك حقوقهم الدستورية في الحياة والكرامة الإنسانية والبيئة الصحية، وفي 29 أوت 2024 قضت المحكمة الدستورية وبالإجماع بأن المادة 8 من القانون الإطار بشأن حياد الكربون والنمو الأخضر لا تتماشى مع الدستور، وأمرت بتعديل القانون بحلول سنة 2026 ، لأن هذا القانون ينتهك الحقوق الدستورية للأجيال القادمة ولا يحترم التزام الحكومة بحماية هذه الحقوق¹.

ب: التقاضي المناخي وفقا لأحكام القانون الخاص

يخص هذا النوع الدعاوى التي ترفع ضد أشخاص القانون الخاص كالأفراد والمؤسسات والشركات المختلفة بسبب عدم اتخاذها للتدابير اللازمة للوقاية من تغير المناخ والزامها بتعويض المتضررين، وترفع أمام المحاكم المدنية بشكل عام، ومن أبرز التطبيقات في هذا النوع من التقاضي ، تقديم شكاوى من طرف أربع منظمات غير حكومية² ضد شركة Total في 28 جانفي 2020 أمام محكمة "نانتير" يطلبون منها أن تأمر الشركة بالاعتراف بالمخاطر الناجمة عن أنشطتها بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وفي 6 جويلية 2023 رفض قاضي الإجراءات التمهيدية هذا الإجراء لأسباب اجرائية، كما رفضت المحكمة الابتدائية دراسة تأثير نشاطات الشركة على تغير المناخ، واستأنف المدعون هذا القرار أمام محكمة الاستئناف بباريس بتاريخ 5 مارس 2024، والتي قامت بتاريخ 18 جوان 2024 بإلغاء القرار الأولي برفض الدعوى وأكدت ضرورة إحالتها إلى المحاكمة³.

¹<https://climatecasechart.com/non-us-case/kim-yujin-et-al-v-south-korea/>(Consulté le 13/11/2025)

² Notre Affaire à Tous و Sherpa و Zea و Les Eco Maires.

³https://www.lemonde.fr/climat/article/2023/07/06/totalenergies-accuse-d-inaction-climatique-l-action-d-ong-et-de-collectivites-jugee-irrecevable-par-le-tribunal-de-paris_6180834_1652612.html (Consulté le 13/11/2025)

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ويمكن القول من خلال عرض القضايا السابقة بأن الطابع التطوري للمنازعة المناخية يعد بمثابة المجال الخصب للاجتهاد القضائي في التعامل مع هذا النوع من المنازعات، وقد قطعت التشريعات المقارنة أشواطاً تاريخية أسفرت على اجتهادات قضائية كثيرة ومتنوعة في مجال المنازعات البيئية المناخية.

في حين أن القضاء الجزائري ليست له تجربة عميقة في مجال المنازعات البيئية المناخية ما عدا في بعض القضايا¹، نظراً لحدثة هذه الأخيرة من جهة، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بحق التقاضي للجمعيات البيئية في القانون الخاص بحماية البيئة إلا بصدر القانون رقم 10_03 من جهة أخرى، ومع ذلك بقي هذا الدور محتشماً بسبب هشاشة التمثيل القانوني للجمعيات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر².

المطلب الثاني: العقوبات التي تواجه المنازعات المناخية

يواجه حق التقاضي في المنازعات المناخية في مختلف الدول مجموعة من الصعوبات والعوائق، تتمثل بالدرجة الأولى في انعدام أو عدم كفاية التشريعات الوطنية (الفرع الأول)، وقابلية القضايا المناخية أمام القضاء (الفرع الثاني)، بالإضافة إلى تأثير الجانبين الاقتصادي والسياسي على المنازعات المناخية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: انعدام التشريعات الوطنية أو عدم كفايتها

إن دراسة مختلف المنازعات المناخية يوضح فشل أغلب هذه القضايا بسبب ضعف التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية، فأغلب الدول تفتقر إلى نصوص

¹ كمثال: قضية رفعها والد الطفل (ك-ع) ضد مدير مركب الزئبق بعزاية موضوعها التسمم الناجم عن استنشاق الزئبق بسبب تطاير هذا الأخير في الهواء، حيث قدم مدير المركب عريضة طعن بالنقض بتاريخ 9 جويلية 2003، ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء سكيكدة القاضي بالمصادقة على تقرير الخبرة وإلزام الطاعن بتعويض المدعى عليه في الطعن عن الأضرار، وأسس طعنه على عدة أوجه، وقررت المحكمة العليا قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً، انظر: قرار المحكمة العليا رقم 334050 بتاريخ 2006/07/19، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2007.

² زروق العربي، حميدة جميلة: اختصاص القضاء الإداري في مجال المنازعات البيئية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، كلية الحقوق، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 3، جوان 2018، ص 194.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

تشريعية في هذا المجال بما فيها المشرع الجزائري، وحتى الدول التي تحتوي على هذه التشريعات ، نجدها لا تتضمن معايير محددة لانبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما أن هذه النصوص لا تحدد معالم مسؤولية السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية الناشطة في هذا المجال بشقها الجزائية والتقصيرية، ويتضح هذا الضعف جليا في لجوء العارضين المناهيين إلى نصوص قانونية ذات طبيعة عامة كالدستور والقوانين البيئية، وكذا المبادئ العامة لحقوق الإنسان في التأسيس لادعاءاتهم¹.

ومن بين التشريعات المقارنة المتعلقة بالتغير المناخي:

- القانون الفرنسي لمكافحة تغير المناخ وتعزيز المرونة في مواجهة آثاره (1104-2021): والذي يهدف إلى خفض انبعاث الغازات، ويدعم الانتقال للطاقة المتجددة (الغاز الحيوي)، مع التركيز على العدالة المناخية².
- القانون الإسباني لتغير المناخ (7/2021): هو إطار تشريعي يهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني، وخفض انبعاث الغازات، وإنشاء لجنة خبراء مستقلة لتقييم السياسات المناخية³.
- قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022 : يهدف إلى خفض انبعاث الغازات، ويوفر حوافز ضخمة للطاقة النظيفة، ويركز على الاستثمار في الطاقة الخضراء⁴.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي: وهو مرسوم أصدره المشرع الإماراتي تناول طرق التخفيف من التغير المناخي وخطط التكيف معه، آليات التعاون الدولي⁵.

¹ عبد الكريم بوزكري، ليلي اللحياني، المرجع السابق، ص 241.

² Loi n° 2021-1104 du 22 août 2021 portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets. JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, 24 août 2021.

³ The Law 7/2021 on climate change and energy transition, adopted in May 2021.

⁴ Inflation Reduction Act of 2022, adopted in August 2021.

⁵ أصدر المشرع الإماراتي مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغير المناخي، صادر عن قصر الرئاسة أبو ظبي بتاريخ 28 أوت 2024، وتضمن (21) مادة، تناولت طرق التخفيف من التغير

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

الفرع الثاني: قابلية القضايا المناخية أمام القضاء

إن قبول الدعوى من طرف القضاء للفصل فيها يتطلب توافر شرط أهلية أو اختصاص المحكمة في الفصل في النزاع، وكذا توفر شرطي الصفة في العارض والمصلحة المراد تحصيلها من وراء ذلك، وسيتم تناول الصعوبات التي تعيق العارضين المناخيين في المنازعات المناخية في هذا الشأن من خلال التطرق إلى اختصاص المحاكم للنظر في المنازعات المناخية (أولاً)، ثم الصفة والمصلحة كشرطين لقبول الدعوى (ثانياً).

أولاً: اختصاص المحاكم للنظر في المنازعات المناخية:

في كثير من المنازعات المناخية التي رفعها الناشطون المناخيون أثار المدعى عليهم في دفعاتهم (الحكومة والسلطات العمومية) مبدأ الفصل بين السلطات لإثبات عدم اختصاص المحكمة بالفصل في المنازعات المناخية لكونها تعتبر من الاختصاص الحصري للسلطات التنفيذية والتشريعية، فالقضايا المناخية تواجه إشكالية اختصاص المحاكم للفصل فيها وقدرتها على منح العارض حلاً يمكنه من معالجة الضرر المناخي الذي أصابه، أو يمنع أسباب وقوع هذا الضرر¹.

ووفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات فإن المحكمة تنظر في البداية في موضوع الدعوى، هل يدخل في اختصاصها أو في اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية، وإذا كان الأمر كذلك ترفض الفصل في الدعوى مباشرة وإلا يعد ذلك انتهاكاً لمبدأ دستوري يتمثل في التدخل في صلاحيات السلطات الأخرى².

ثانياً: الصفة والمصلحة كشرطين لقبول الدعوى

المناخي وخطط التكيف معه، وآليات التعويض، والتعاون الدولي، وصلاحيات الضبطية القضائية، وكذا العقوبات الجزائية والإدارية والظروف المشددة للعقوبة.

¹ كما هو الحال في قضية جولييان ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رأت محكمة الاستئناف للمسار التاسع في قرارها الصادر بتاريخ 17 جانفي 2020، بأن مشروعية العريضة لا تسمح للسلطة القضائية بمعالجة الإشكالات المتعلقة بالتغيرات المناخي، بدلا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، للاطلاع:

<https://www.ourchildrenstrust.org/juliana-v-us>

² عبد الكريم بوزكري، ليلي اللحياني، المرجع السابق، ص 240.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

إن الصفة هي العلاقة التي تربط أطراف الدعوى بموضوعها، وبالتالي فهي تشترط في كل طلب أو دفع أو طعن يتعلق بموضوع الدعوى، أما المصلحة فهي الحق المراد حمايته أو المنفعة التي يجنيها المتقاضي من رفع الدعوى.

وفي هذا الإطار يواجه المعارضين المناخيين في المنازعات المناخية صعوبة في إثبات الصفة والمصلحة من رفع الدعوى، وهذا راجع للأسباب الآتية:

- طبيعة الضرر المناخي، وهو ضرر عام غير مؤكد، وليس ضرر شخصي مؤكد وحال يصيب المعارض، مما يؤدي في الغالب إلى رفض القضايا المناخية التي تهدف إلى التعويض عن الضرر المناخي.

- الصعوبة في إثبات المعارضين المناخيين للعلاقة السببية بين انبعاث الغازات الدفينة وفعل المدعى عليه أو امتناعه عن الفعل الذي يؤدي إلى حدوث الأضرار، وهذا راجع لكون التغيرات المناخية لا تحدث فقط بسبب الأنشطة البشرية وإنما قد تكون لأسباب طبيعية.

ولذلك نجد أن الأشخاص الطبيعيين في المنازعات المناخية يلجأون إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لأن أغلب التشريعات البيئية المقارنة تمنحها صفة التقاضي باسم المجتمع دفاعا عن المصلحة العامة.

الفرع الثالث: تأثير الجانبيين السياسي والاقتصادي على المنازعات المناخية

إن الدول الاقتصادية الكبرى هي المصدر الرئيسي لانبعاث الغازات الدفينة وفقا للتقارير التي تعدها المنظمات المعنية بتغير المناخ، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام مكافحة التغيرات المناخية ، نظرا لسعي هذه الدول للمحافظة على نفوذها السياسي والاقتصادي، وبالتالي عدم مساهمتها بشكل جدي في منظومة مكافحة التغيرات المناخية خصوصا وأن هذه المكافحة

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

تتوقف على توحيد الجهود الدولية¹، وهذا ما أدى إلى أن الأغلبية الساحقة من المنازعات المناخية المطروحة أمام القضاء في الدول الكبرى لم تبلغ أهدافها المرجوة².

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التغيرات المناخية تعتبر من أكبر وأخطر التحديات التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن، وهي ظاهرة عالمية تشكل تحديا طويل الأمد، نتيجة للأنشطة البشرية المؤدية إلى انبعاث الغازات الدفينة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على المناخ، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة للتصدي للتغيرات المناخية من إبرام للاتفاقيات وعقد المؤتمرات، ووضع استراتيجيات وخطط وطنية وإنشاء مؤسسات معنية بالتغيرات المناخية لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أنها لم تفض إلى إجراءات ملموسة بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواجهة هذه المشكلة وتغليب المصالح الخاصة للدول الغنية.

وفي إطار دعمها المتواصل للجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، ورغم كونها من أقل الدول تسببا في هذه الظاهرة، قامت الجزائر باتخاذ خطوات مهمة لمواجهة التغيرات المناخية، من خلال دسترة التصدي لها، والاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وتضمن التشريعات أهمية حماية هذا الحق، وإنشاء المؤسسات واللجان الخاصة بالتغيرات المناخية، ووضع مخططات وطنية للتغيرات المناخية كإجراء عملي لحماية البيئة عامة، إلا أن هذه الجهود غير كافية بالشكل المطلوب لمواجهة هذه الظاهرة على المستوى البعيد.

وفي خضم هذه الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الظاهرة برزت آلية تقاضي جديدة تعنى بحماية الحق في الحياة في بيئة نظيفة، والحق في الصحة، سميت بالتقاضي المناخي والذي بموجبه يرفع العارضين قضايا تتعلق بحماية المناخ ضد المؤسسات والشركات التي يساهم نشاطها في انبعاث الغازات الدفينة، ولكن يعترض تفعيل هذه الآلية مجموعة من العوائق

¹ عبد الكريم بوزكري، ليلي اللحياني، المرجع السابق، ص 239 – 241.

² خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد أكبر عدد من المنازعات المناخية، حيث بلغ عددها 1522 قضية من بين 2180 على المستوى العالمي في ديسمبر 2022، انظر: عبد الكريم بوزكري، ليلي اللحياني، نفس المرجع، ص 241.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

أبرزها الطموحات السياسية والاقتصادية للدول الكبرى والتي تعتبر المصدر الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية.

ومن خلال نتائج دراسة هذا الموضوع نقترح التوصيات التالية:

1/ تعزيز وتطوير البحث العلمي في المجال المناخي، ووضع استراتيجية محكمة للتصدي للتغيرات المناخية بالتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية.

2/ نشر ثقافة التقاضي المناخي لدى المجتمع عامة، والمجتمع المدني على وجه الخصوص لكونه يملك الصفة والمصلحة كشرطين من شروط رفع الدعوى أمام القضاء بموجب القوانين المتعلقة بحماية البيئة.

3/ يتعين على المشرع الجزائري سن قانون مستقل عن قانون حماية البيئة للتنمية المستدامة يوطر التغير المناخي بتنظيم كيفية المحافظة على المناخ (على غرار بعض التشريعات المقارنة) من أجل المساهمة في جهود مكافحة ظاهرة التغير المناخي من جهة، وتجنب الصعوبات التي يمكن أن تعترض المعارضين المناخيين مستقبلا بمناسبة ممارسة حقهم الدستوري في حماية الحق في الحياة والصحة، بتقديم شكاوى ضد المؤسسات التي يؤدي نشاطها الصناعي والاقتصادي إلى تغير المناخ.

إن القول بإضافة بعض التعديلات للمواد والنصوص القانونية الحالية فيما يتعلق بالتغيرات المناخية يعد درب من دروب التعامل اللحظي الذي يفقد القانون قيمته وفعاليته في التعامل مع التغيرات المناخية، لذلك نقترح صياغة قانون جديد برؤية واستراتيجية مناخية جديدة تواكب تشريعات الدول المتقدمة التي خصصت قوانين خاصة بالتغيرات المناخية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

4/ ضرورة تكوين القضاة في مجال حماية البيئة نظرا لنقص التخصص القضائي في هذا المجال، وتعزيز التكوين الداخلي للطلبة القضاة بتخصيص مقاييس للتدريس في آليات حماية البيئة والمناخ.

5/ إنشاء فروع قضائية بيئية تتمثل في استحداث أقسام وغرف وفقا للتنظيم القضائي المعمول به، تختص بالفصل في المنازعات البيئية عامة والمناخية على وجه الخصوص.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

6/ إنشاء هيئة مستقلة لإدارة منظومة المناخ، تكون لها صلاحيات شاملة تكمن في إدارة منظومة المناخ، والعمل على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المناخ في الجزائر، ووضع خطط عمل استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، أو توسيع وتفعيل دور الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية بما يتماشى مع التطورات الراهنة.

7/ إنشاء صندوق خاص بالتغيرات المناخية تساهم فيه الحكومة بنسبة معينة، ويتم تمويله من خلال المشاريع الاستثمارية مع القطاع الخاص المتعلقة بالبيئة على غرار الوضع في بعض التشريعات المقارنة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر

أ/ الدساتير:

- 1/ المرسوم الرئاسي رقم 76-97 المؤرخ في 22/11/1976 المتعلق بدستور 1976، ج ر، العدد 94، الصادرة بتاريخ 24/11/1976.
- 2/ المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28/02/1989 المتعلق بنشر نص الدستور الموافق عليه استفتاء، ج ر، العدد 9، الصادرة بتاريخ 1/3/1976.
- 3/ المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7/12/1996 المتعلق بإصدار الدستور الموافق عليه استفتاء، ج ر، العدد 76، الصادرة بتاريخ 8/12/1996.
- 4/ القانون رقم 16-10 المؤرخ في 6/3/2016 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، ج ر، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7/3/2016.
- 5/ المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المؤرخ في 15/9/2020 المتضمن تعديل الدستور، ج ر، العدد 54، الصادرة بتاريخ 16/9/2020.

ب/ الاتفاقيات الدولية:

- 1/ اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، المرسوم الرئاسي رقم 80-14 المؤرخ في 26/1/1980 المتضمن المصادقة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، ج ر، العدد 5، صادرة في 29 جانفي 1980.
- 2/ اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، المرسوم الرئاسي رقم 92-354 المؤرخ في 27/9/1992 المتضمن المصادقة على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، ج ر، العدد 69، صادرة في 27-09-1992.
- 3/ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10/4/1993 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، ج ر، العدد 24، صادرة في 21 أفريل 1993.
- 4/ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28/4/2004 المتضمن المصادقة على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، ج ر، العدد 29، صادرة في 09 ماي 2004.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ج/ القوانين:

1/ القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28/7/1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة، ج ر، العدد 51، الصادرة بتاريخ 1999/8/2.

2/ القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12/12/2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر، العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15.

3/ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/7/2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2003/7/20.

4/ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14/8/2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 52، الصادرة بتاريخ 2004/8/17.

5/ القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25/12/2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 8، الصادرة بتاريخ 2004/12/29.

د/ المراسيم التنفيذية:

1/ المرسوم التنفيذي رقم 88/56 المؤرخ في 22 مارس 1988 المتضمن إنشاء مركز تنمية أنظمة الطاقة، ج ر، العدد 12، المؤرخة في 23 مارس 1988.

2/ المرسوم التنفيذي رقم 02/115 المؤرخ في 3 أفريل 2002، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج ر، العدد 22، المؤرخة في 3 أفريل 2002.

3/ المرسوم التنفيذي رقم 02/262 المؤرخ في 17 أوت 2002 المتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، ج ر عدد 56، صادرة في 18 أوت 2002.

4/ المرسوم التنفيذي رقم 05/375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفية تنظيمها وسيرها، ج ر، العدد 67، المؤرخة في 5 أكتوبر 2005.

هـ/ قرارات المحكمة العليا:

قرار المحكمة العليا رقم 334050 الصادر بتاريخ 19/07/2006، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2007.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

عصام نور، البيئة والإنسان ومتغيرات العصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2016.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

ب/ المقالات:

- 1/ أحمد مكي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن المائي في الجزائر –دراسة تحليلية-، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2023.
- 2/ أحمد سعيد صالح، التقاضي المناخي ودوره في تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ –دراسة مقارنة-، مجلة آفاق المناخ، العدد 3، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ماي 2023.
- 3/ عبد الكريم بوزكري، ليلى اللحياني: دور المنازعات المناخية في مواجهة التغيرات المناخية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، المجلد 8، العدد الأول، 2024.
- 4/ عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 391، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.
- 5/ محمد طير، سايج بوزيد، علي هوارى: تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 10، العدد الأول، الجزائر، 2024.
- 6/ محمود محمد منجود أبوا الغيظ، دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرين حول: الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية، مصر 2019. مارس 2023.
- 7/ مريم حلايمية، الحماية القانونية لبيئة البحر الأبيض المتوسط من التلوث في ضوء أحكام اتفاقية برشلونة لسنة 1976 وبوتوكولاتها (وفقا للتعديلات)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، العدد 3، 2023.
- 8/ نادية ليتيم، التغيرات المناخية: الأسباب...التداعيات المستقبلية...وآليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 9، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2022.
- 9/ نسيم بن مهرة، أحمد لعروسي: مكافحة التغيرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيارت، المجلد 9، العدد الأول، 2023.
- 10/ نوال بوشويرف، صورية شايب، في ظل تغير المناخ: التقاضي المناخي ضرورة لا خيار، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس بلعباس، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2024.
- 11/ طارق غنيبي، مواجهة أضرار التغيرات المناخية في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 8، العدد الأول، الجزائر، 2021.
- 12/ دليلة قماش، الآليات الوطنية للحد من ظاهرة التغيرات المناخية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الجزائر3، 2023.1.

الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

13/ شفيعة حداد، نور الدين قالحيل: أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، العدد 15، ديسمبر 2015.

14/ زروق العربي، حميدة جميلة: اختصاص القضاء الإداري في مجال المنازعات البيئية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، كلية الحقوق، جامعة الشلف، المجلد 5، العدد 3، جوان 2018.

15/ زينب بليل، حماية البيئة بالجزائر بين النصوص القانونية والتحديات العملية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، المجلد 6، العدد الأول، 2022.

ج/ الرسائل الجامعية:

بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Marc-Phillippe weller, Mai-Lan Tran, climate litigation against companies, nature journal, July 2022.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1/ https://elaw.org/PK_AshgarLeghari_v_Pakistan_2015 (Consulté le 10/11/2025).

2/ <https://climatecasechart.com/non-us-case/kim-yujin-et-al-v-south-korea/> (Consulté le 12/11/2025)

3/ https://elaw.org/resource/fr_notreaffairesatous_3feb2021 (Consulté le 12/11/2025).

4/ https://www.lemonde.fr/climat/article/2023/07/06/totalenergies-accuse-d-inaction-climatique-l-action-d-ong-et-de-collectivites-jugee-irrecevable-par-le-tribunal-de-paris_6180834_1652612.html (Consulté le 13/11/2025)

5/ <https://www.ourchildrenstrust.org/juliana-v-us> (consulté le 13.11.2025).